

ويذهب تقرير الأونكتاد إلى أن النتيجة التي ترتبت على ذلك هي أن العمليات المالية قد طغت على الاقتصاد "الحقيقي"، فأصبح جزء كبير من القطاع المالي منفصلاً عن القطاعات الإنتاجية، وتعزّز تأثير قوى المضاربة - ليس فقط على الأسواق المالية وإنما أيضاً على أسواق العملات والسلع الأساسية.

وقد صدرت اليوم دراسة للأونكتاد تحت عنوان رئيسي هو $2009 \text{ } \ddot{Y} \text{ } \ddot{O} \text{ } \ddot{U} \ddot{Y} \text{ } \ddot{I} \ddot{H} \ddot{Y} \text{ } \ddot{U} \ddot{Y} \text{ } \ddot{Y} \text{ } \ddot{U}$ وعنوانين فرعيين هما "التصدي للأزمة العالمية" و"تخفيف تغير المناخ والتنمية" (انظر النشرة الصحفية UNCTAD/PRESS/PR/2009/038).

ويشير التقرير إلى أن الأزمة التي بدأت أولاً في القطاع المالي قد تحولت الآن إلى تراجع هائل في الاقتصاد الحقيقي: فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تزيد عن 2.5 في المائة في عام 2009. ويقول التقرير إن الأزمة غير مسبوقه من حيث عمقها واتساعها وإن آثارها قد طالت جميع البلدان تقريباً. فالناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة سوف يتقلص بنحو 4 في المائة في عام 2009، ويتوقع أن ينخفض الناتج في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة تزيد عن 6 في المائة. وفي البلدان النامية، يتوقع أن يتراجع معدل النمو من 5.4 في المائة في عام 2008 إلى 1.3 في المائة في عام 2009، مما يعني انخفاضاً في متوسط دخل الفرد. وحتى الاقتصادات التي ستشهد نمواً هذه السنة، مثل اقتصادي الصين والهند، قد أخذ نموها يتباطأ بدرجة كبيرة مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة.

وقد انتشرت الأزمة المالية بسرعة، فبدأت بأزمة الرهون العقارية العالية المخاطر التي شهدتها الأسواق المالية للولايات المتحدة ثم امتدت لتشمل النظام المالي لهذا البلد بأكمله كما امتدت، في الوقت نفسه تقريباً، إلى الأسواق المالية للبلدان المتقدمة الأخرى. ولم تنج من الأزمة أي سوق من الأسواق، بدءاً بأسواق الأوراق المالية والأسواق العقارية في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات السوقية الناشئة، وانتهاءً بأسواق العملات والسلع الأولية. وقد أثر انحسار الائتمانات على النشاط في الاقتصاد الحقيقي، معجلاً بانخفاض العمالة والطلب الخاص ومتسبباً في حدوث أشد حالة ركود منذ الكساد الكبير. وكان تأثير الأزمة على أشده في الشركات وفي مستويات الدخل والعمالة في القطاع المالي، إلا أنه كانت لها أيضاً آثار خطيرة على صناعات البناء والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعرّبة حيث يتوقف الطلب إلى حد كبير على مستوى الائتمان.

وفي الربع الأول من عام 2009، انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج الصناعي في معظم اقتصادات العالم الرئيسية بمعدلات تراجع تزيد عن 10 في المائة. وفي غضون ذلك، بدأت المشاكل المتعلقة بالملاءة في القطاعات غير المالية للعديد من البلدان تؤثر في النظام المالي.

وأدى حدوث انكماش حاد في حجم التجارة الدولية إلى انخفاض الإنتاج الصناعي الذي أفضى بدوره إلى تراجع الطلب على المواد الخام، مما عزز إنهاء مراكز المضاربة من قبل المستثمرين الماليين في أسواق السلع الأولية، الأمر الذي أفضى إلى حدوث تصحيح حاد للأسعار المرتفعة التي كانت تملئها عمليات المضاربة سابقاً. كما أن التجارة الدولية قد تأثرت من جراء تزايد صعوبات في عملية تمويل التجارة. ففي عام 2009، يتوقع أن تتقلص التبادلات التجارية العالمية بنسبة لا تقل عن 11 في المائة بالأرقام الحقيقية وبنسبة 20 في المائة بالأسعار الجارية للدولار.

ولقد شهدت جميع البلدان النامية تقريباً حالات تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي منذ منتصف عام 2008، كما أن العديد من هذه البلدان انزلت إلى حالة من الركود. وقد أثبتت بعض الاقتصادات النامية والاقتصادات السوقية الناشئة أنها أقل عرضة للتأثر بالأزمة مقارنة بما حدث في الأزمات السابقة. وهذه الاقتصادات هي من اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية التي كانت قد استطاعت بناء مراكز قوية نسبياً على صعيد الاقتصاد الكلي قبل اندلاع الأزمة الراهنة: حيث إنها استطاعت في السنوات السابقة أن تتفادى حدوث حالات عجز كبير، أو أنها حققت فوائض، في الحساب الجاري. وبالمقابل، فإن العديد من الاقتصادات السوقية الناشئة الأخرى، بما فيها عدة اقتصادات في أوروبا الشرقية، قد شعرت بتأثير الأزمة من خلال حدوث تراجع عام في الثقة بالأسواق المالية العالمية وقدرة أسواق أوروبا الشرقية على التعامل مع المخاطر المالية الخارجية.

ومن المناطق النامية الأشد تأثراً بالأزمة العالمية منطقة أمريكا اللاتينية حيث يُرَجَّح أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 2 في المائة في عام 2009 وحيث تشهد المكسيك حالة من الركود العميق بصفة خاصة. ومن المناطق الشديدة التأثر بالأزمة أيضاً $\ddot{Y} \ddot{X} \ddot{U} \ddot{Y} \text{ } \ddot{Y}$ حيث تضررت عدة اقتصادات من جراء حدوث هبوط حاد في أسعار الأصول المالية والعقارات والنفط، ومنطقة $\ddot{Y} \ddot{X} \ddot{U} \ddot{Y} \text{ } \ddot{Y} \text{ } \ddot{H} \text{ } \ddot{U}$ حيث تعتمد بلدان كثيرة اعتماداً شديداً على صادرات

المصنوعات. ويتوقع أن تشهد هذه المناطق نمواً سلبياً للنتائج المحلي الإجمالي في عام 2009. وفي $Y \dot{U} \ddot{Y}$ ، يتوقع أن يشهد نمو الناتج تباطؤاً حاداً في عام 2009، ولكنه يظل إيجابياً، حيث يتوقع أن يبلغ معدل النمو 3 في المائة في $Y \dot{U} \ddot{Y}$ و 1 في المائة في $Y \dot{U} \ddot{Y}$. ويُحدّر $Y \dot{U} \ddot{Y}$ في $Y \dot{U} \ddot{Y}$ و $Y \dot{U} \ddot{Y}$ من أنه قد أصبح من شبه المستحيل الآن أن تحقق هذه المنطقة الأخيرة الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المقرر وهو عام 2015.

ويقول التقرير إنه من المتوقع لمنطقتي $Y \dot{U} \ddot{Y}$ و $Y \dot{U} \ddot{Y}$ أن تسجلا نمواً بمعدل يتراوح بين 3 و 4 في المائة خلال عام 2009. فالاقتصادات الرائدة في هاتين المنطقتين - وبخاصة اقتصادات الصين والهند وإندونيسيا - استطاعت مقاومة القوى الانكماشية مقاومة أفضل من غيرها لأن أسواقها المحلية لعبت دوراً هاماً و متزايداً فيما يخص مستوى الطلب الكلي. يضاف إلى ذلك أن الانتعاش الذي حققته الصين في الربع الثاني من عام 2009 يثبت كفاءة تدابير الإنفاق الحكومي بزيادة العجز إذا ما طبقت هذه التدابير بسرعة وقوة.

ويقول التقرير إن معظم الموارد العامة المخصصة لمواجهة الأزمة كانت مكرسة حتى الآن لدعم القطاعات المالية للبلدان المتقدمة. وقد يكون تخفيف الشروط النقدية وعمليات الإنقاذ الكبيرة قد حالا دون تفكك النظام المالي، لكنهما لم يكونا كافيين لإنعاش الطلب الكلي ووقف تزايد معدلات البطالة. ومن أجل حفز الطلب، لا بد من اتخاذ تدابير على صعيد السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية يكون لها تأثير مباشر على الطلب الكلي؛ وبالفعل فإن العديد من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات السوقية الناشئة قد اعتمدت مجموعة كبيرة من المحفزات المالية. وبالمقابل فإن العديد من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي تعيّن عليها أن تسعى للحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي لم يوفر لها إلا حيز مالي غير كاف، ويجب عليها بالتالي أن تنتهج سياسات مسابرة للتقلبات الدورية كشرط للحصول على التمويل؛ وفي حين يبدو أن هذا النوع من "المشروطة" يطبق من أجل استعادة "الثقة" بالأسواق المالية، فإنها في العادة ما تكون غير مناسبة نظراً لآثاره السلبية على العمالة والفقر في البلدان المعنية. والواقع أن سياسات الاقتصاد الكلي التي توضع لمواجهة التقلبات الدورية هي أفضل علاج للتغلب على الأزمة الراهنة.

ويذهب $Y \dot{U} \ddot{Y}$ و $Y \dot{U} \ddot{Y}$ إلى أنه في ظل حالة الأزمة الحادة الراهنة، تحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى مزيد من الدعم في شكل جهد منسق دولياً يرمي إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويضاف إلى ذلك أنه من شأن الوقف المؤقت لسداد ديون هذه البلدان المستحقة للدائنين الرسميين أن يساعدها في المحافظة بشكل أفضل على المستويات الضرورية للإنفاق العام والواردات. الأمر الذي يساعد البلدان المستفيدة وسكانها على تجاوز الأزمة وكذلك يوفر المحفزات لمواجهة التقلبات الدورية، وهي محفزات يمكن أن تساعد في تنشيط الطلب العالمي.

ويُحدّر $Y \dot{U} \ddot{Y}$ و $Y \dot{U} \ddot{Y}$ من أن احتمالات حدوث انتعاش في البلدان المتقدمة الرئيسية يكون قوياً بما يكفي لإعادة الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة إلى مسار النمو الذي كان عليه قبل الأزمة هي احتمالات ضعيفة تماماً. وهذا يرجع إلى أنه من غير المتوقع أن يحدث في أي وقت قريب أي انتعاش ذي شأن لا في نمو الاستهلاك ولا في نمو الاستثمار وذلك بالنظر إلى المستوى المتدني جداً لاستخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة وإلى ارتفاع معدلات البطالة. ويضاف إلى ذلك أن المصارف لا تزال بحاجة لإعادة رسملة ولتطهير ميزانياتها العمومية من الأصول "السامة" قبل أن يتسنى لها العودة إلى أداء دورها التقليدي كمقدمة للائتمانات إلى المستثمرين في رأس المال الثابت. ونظراً لضعف المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي، فإن الاتجاه التصاعدي للمؤشرات المالية في النصف الأول من عام 2009 يشير على الأرجح إلى حدوث انتعاش مؤقت ينطلق من مستويات متدنية على نحو غير عادي لأسعار الأصول المالية والسلع الأساسية، و التي أعقبت تراجع مفرط (و الذي لم يكن أكثر عقلانية من فورة النشاط المفرط التي شهدتها التعاملات في أسواق المضاربة من قبل). ويذهب التقرير إلى أن الاتجاه التصاعدي هذا ليس انعكاساً لقوة في المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي وإنما هو انعكاس لما يسميه التقرير "شهية مخاطرة" مستعادة لدى الوكلاء الماليين يمكن أن ينقلب اتجاهها انقلاباً سريعاً.

وقد أدى قيام المصارف المركزية بضخ مبالغ كبيرة من الأموال، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في مستويات عجز الميزانية في العديد من البلدان، إلى إثارة مخاوف من عودة التضخم إلى الظهور. ولكن التقرير يقول إن هذه المخاطر مُبالغ فيها إلى حد بعيد. فالزيادات الاستثنائية في الإنفاق العام، خصوصاً عندما تؤدي إلى تعزيز الاستثمار، يمكن أن تقوي القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل، وهذا يفضي بدوره إلى توسيع القاعدة الضريبية في المستقبل وبالتالي تحسين الإيرادات العامة على أساس معدلات ضريبية معينة. ويضاف إلى ذلك أنه مع تدني استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وتزايد البطالة بمعدل هائل، لا يوجد أي خطر في تحول الاقتصادات إلى اقتصادات

"محمومة" أو حدوث تضخم في الأجور لعدة سنوات قادمة. والواقع أن الانكماش - وليس التضخم - هو الخطر الحقيقي. ويقول التقرير إنه من أجل وقف تراجع الناتج المحلي الإجمالي والحد من خطر الانكماش، ينبغي للحكومات والمصارف المركزية أن تحافظ على الاتجاه التوسعي للسياسات النقدية والمالية، بل ينبغي أن تعزز هذا الاتجاه. وعلى هذا الأساس، يتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ليصبح إيجابياً في عام 2010 ولكنه من المستبعد أن يتجاوز معدل هذا النمو 1.6 في المائة.

*** ** ***